الرد على (محامي الديمقراطية)
" ولد الددو "

للشيخ / أبي محمد المقدسي

مكتبة خير أمة الإسلامية

الرد على (محامي الديمقراطية)

" ولد الددو "

للشيخ / أبي محمد المقدسي

مكتبة خير أمة الإسلامية

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد فلقد فشى في زماننا الجدال عن المذاهب الكفرية وتلميعها وتسويغها وتسويقها ؛بحجج واهية شتى ؛كما فشى في المشايخ والدعاة للأسف من يجادل عن هؤلاء المجادلين عنها؛ ويُرقّع لهم وينكر على من أنكر عليهم! فصار المعروف منكرا والمنكر معروفا؛ولا حول ولا قوة إلا بالله؛

فكم من الكتاب والدعاة والشيوخ من تراه اليوم يعذر دعاة الباطل؛ ويتلطف في مدحهم والثناء عليهم؛ ويصفهم بالعلم والفهم والدعوة والفقه؛ ويُزكيهم بحجة نفعهم للأمة والوقوف مع قضايها، في الوقت الذي يشن الغارة على من أنكر باطلهم الواضح ؛ويتهمه بالغلو وغيره من الألفاظ التي صارت بضاعة كل من يريد التزلف إلى أمثال هؤلاء الذين يحامون عن المذاهب الكفرية ؛وهو يحامي عنهم،وهكذا توزع القوم الأدوار ما بين محامين عن الديمقراطية ؛وآخرين محامين عن الديمقراطيين؛ وهذا بلاء مشاهد في كتابات الكثيرين اليوم؛ لا نحتاج لأن نسترسل فيه أو نورد عليه الأمثلة !

وصار بعضهم يمدح بعض ؛ويبجّلونهم ويزكونهم ويُطرونهم ؛وبعضهم يرقع لبعض في مسائل يتسامحون فيها مع أن في بعضها انحراف ظاهر عن التوحيد؛ بينما لا يتسامحون ولا يتساهلون مع دعاة التوحيد وأئمة الدعوة؛ فيرمونهم بالغلو ويذمونهم ويخاصمونهم ؛لأنهم يخالفونهم في مسائل بعضها من مسائل الإجتهاد في الفروع

والحمد لله الذي عافانا من هذه السبل التلفيقية؛ والمساعي الترقيعية؛وجعلنا واضحين على جادة التوحيد ؛وأكرمنا وشرّفنا بالدفاع والمحاماة عنه وعن أنصاره ودعاته ونسأله سبحانه وتعالى الثبات .

وقد قال الشيخ عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله:"فإن الرجل إذا خيف أن يُفتن به الجهال ومن لا تمييز عندهم في نقد أقاويل الرجال فحينئذ يتعيّن الإعلان بالإنكار والدعوة إلى الله في السر والجهار ليُعرف الباطل فيجتنب ؛وتُهجر مواقع التهم والريب" اهـ من عيون الرسائل (٢: ٥٩١)

وقد استمعت إلى كلمة أرسلها لي بعض الأحبة لولد الددو يجادل فيها عن الديمقراطية؛ويموه أمرها ويحامي عنها ويجعلها مما سكت الشارع عنه ؛ومما لم يحسم أمره الوحي؛ ومن ثم جَوّز استيرادها كما تُستورد الكهرباء والسيارات والطائرات ؛مثلا بمثل؛فكتبت هذا الرد المختصر السريع عليه؛ ليتناسب مع اختصار كلامه .

عسى اللّه تعالى أن ينفع به ويجعله خالصا لوجهه الكريم

كتبه أبو محمد المقدسي

عيد الفطر ١٤٤٠ من هجرة المصطفى عليه الصلاة والسلام

(I) الديمقراطية مقصدا ووسيلة

دين شركي ومنهج باطل

في كلمة ألاقاها ولد الددو جاءتني في أول شهر رمضان؛ فأجلت الرد عليها إلى أن نخرج من الشهر المبارك ؛فهي لا تستحق أن تشغلني ولو دقائق عن الشهر الفضيل؛ خصوصا وأننا قد رددنا مرارا وتكرارا على كثير ممن يحامون عن الديمقراطية ويشرّعونها؛ ويقيمون الشبه الباطلة على تسويغها ؛وجعلها من الوسائل المشروعة.

كما رددنا على ولد الددو في جداله عن طواغيت الحكام وتسميته من كفرهم بالغلاة.

واليوم هاهو يتناغم مع تياره الإخواني ؛فيجادل عن وثن طاغوتي عصري؛ وصنم شركي كفري؛ بدعوى أنه إنما يجادل عن وسائل سكت عنها الوحي؟!

فقد وصف الديمقراطية التي يُروّج لها كوسيلة لاختيار الحاكم في كلمته التي كانت بعنوان(الديمقراطية بين المقاصد والوسائل)

بأنها (فكرة نافعة لا غضاضة من استيرادها)!! وشبهها بفكرة (الخندق) التي استوردها النبي صلى اللّه عليه وسلم بزعمه من حضارة الفرس؛ وفكرة (الخاتم) التي استوردها بزعمه من الرومان ؛وفكرة (المنبر) التي استوردها صلى اللّه عليه وسلم بزعمه من الحبشة ؛فجعل الديمقراطية من قبيل هذه الأشياء المباحة؛ التي يجوز أن نستوردها من حضارة الغرب كالكهرباء والطائرات والسيارات!

فعجبت من هذا التمويه والتلاعب والتدليس الذي لا ينطلي إلا على من سَلَّم عقله لأمثال هذا الددو يتلاعب به ؛ويوجّهه ويشكّله كيف يشاء .

فلا شك أن هذه الأشياء النافعة التي عدّدها وضرب بها الأمثال وقايس الديمقراطية زورا عليها ؛هي من المباحات التي لا تنافي الشريعة ؛وهذا هو شرط المباح ؛أن لا يكون قد ورد فيه نهي ولا أمر ؛ولم يُرتب عليه الشارع عقابا ولا ثوابا؛إلا أن يُسخّر ويصير وسيلة للحرام فيلتحق به؛ أو يُجعل وسيلة للمعروف أو للمستحب أو للواجب فيلتحق به.

بخلاف الديمقراطية التي يُنافح عنها ويحامي هذا الددو ؛فهي منهجٌ حُكْمٍ منافٍ لدين الإسلام بمقاصده وآلياته كما سيأتي بيانه.

ومع ذلك فلو نظر الناظر إلى ما نسبه ولد الددو إلى النبي صلى اللّه عليه وسلم من استيراد الوسائل المذكورة المباحة من كفار الفرس أو الروم أو الحبشة لما وجد الأمر كما زعمه هذا الددو؟!

ويكفي أن نرد على مزاعمه التي اشتهر بعضها على الألسنة ؛بما هو مشهور أيضا في الكتب وعند المحققين ؛ولسنا نعول في ردنا على هذا الأمر؛ بل هو بيان للحالة العامّيّة التي تَدنّى إليها هذا الددو في طريقة استدلالاته لتصحيح هذا المذهب الكفري (الديمقراطية)!

(فالمنبر) المبهرج والعالي الحالي الذي في مخيلة ولد الددو؛ لا شك أنه من صَنْع غير المسلمين ؛وهذا مالم يستورده نبينا صلى اللّه عليه وسلم بحال؛ إنما استورده المسلمون من بعده للأسف في أزمنة تقليد الآخر؛وهو منبر مسرف مذموم غير ممدوح في الشريعة ولا مسكوت عنه؛لما ورد من النهي عن زخرفة المساجد وتزويقها..

أما منبر رسولنا صلى اللّه عليه وسلم فلو استحضر ولد الددو – حين زعم ما زعم – أنّه كان مجرد درجتين يجلس صلى اللّه عليه وسلم على الثالثة ؛ما ادعى أنه صلى اللّه عليه وسلم أخَذ فكرته من الحبشة ولا من غيرهم.

وأما زعمه أن النبي صلى اللّه عليه وسلم أخذ فكرة (الخاتم) من الروم فهذا باطل يردّه أن العرب عرفوا الأختام قبل النبي صلى اللّه عليه وسلم؛ ولذلك خاطبهم اللّه بلفظة الختم في القرآن كما في قوله تعالى(ختامه مسك) على تفصيل في تفسيرها ؛وقوله تعالى:(ختم اللّه على قلوبهم) وقوله سبحانه: (ختم على سمعه وقلبه) ؛فالأختام موجودة من قبل الميلاد بقرون

وليست من اختراع الروم حتى يستوردها رسولنا صلى اللّه عليه وسلم منهم كما زعم ولد الددو ؛وانما اتخذ رسولنا صلى اللّه عليه وسلم الخاتم حين قيل له أن الأعاجم لا يقرأون كتابا إلا بخاتم، فاتخذ لنفسه خاتمًا وبه أصبح النبي أول من ختم الكتاب من قريش على حد قول السيوطي في كتابه (الوسائل في معرفة الأوائل)؛ ولا يلزم من هذا أن العرب كلها لم تعرف الخاتم حتى استورده رسولنا من الروم كما زعم هذا الددو.

وأما (الخندق) فمعلوم أنّ بعض المحققين يرى أنّ صاحب فكرةِ حفر الخندق ليس سلمانَ الفارسي. وأنّ النبي صلى اللّه عليه وسلم هو من ألهمها من اللّه ؛فقد جاء في مغازى الواقدي:أنّ أبا سفيان كتب كتاباً وبعثه مع أبى سلمة الخشنى. جاء فيه:

(....فرأيناك قد كرهت لقاءنا، فجعلت مضايق وخنادق، ليت شعرى من علمك هذا...)

فكتب النبى صلى اللّه عليه وسلم: (من محمد رسول اللّه إلى أبى سفيان بن حرب. أما بعد فقد أتانى كتابك، وقد غرّك باللّه الغرور.أما ما ذكرت أنك سرت إلينا في جمعكم، وأنك لا تريد أن تعود حتى تستأصلنا، فذلك أمر اللّه يحول بينك وبينه، ويجعله لنا حتى لا تذكر اللات والعزى، وأما قولك من علمنا الذى صنعنا من ذلك، فإن اللّه ألهمنى ذلك، لما أراد من غيظك، وغيظ أصحابك، وليأتين عليك يوم أكسر فيه اللات والعزى، وأساف ونائلة وهبل حتى أذكرك ذلك)

وسواء ثبت هذا أم لم يثبت؛فمرادنا بيان عامّيّة استدلالات ولد الددو وتهافتها .

وشتان بين هذه الأشياء المباحة التي لا يختلف عالمان على جواز العمل بها والاستفادة منها سواء أكان أول من اخترعها كافرا أم مسلما ،وبين استيراد مذاهب ومناهج ووسائل منافية للشريعة مناقضة لها؛فقياس هذا على ذاك ؛قياس فاسد لا يقول به إلا مُدلّس مُزوّر يريد تمرير وتسويق نهج ارتضاه هو وحزبه وجماعته لأنهم لا يحسنون غير؛هذا النهج الذي وصفه ولد الددو هنا (بالسلمي) ليتحرّز ويستبرئ من الوسائل الجهادية المشروعة.

(٢) الوحي أبطل الديمقراطية مقصدا ووسيلة

وحسمها ولم يسكت عنها

وقد جعل ولد الددو الديمقراطية من قبيل الكهرباء والسيارات والطيارات ؛وادعى بأن الوحي لم يحسم أمر الديمقراطية فقال :(احتيج الى الرجوع الى تجارب البشريه لأن هذا الأمر لم يحسمه الوحي)اهـ!

ومعلوم أن اللّه تعالى يقول : (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ)

وقد قال تعالى(تبياناً) ولَمْ يقل بياناً ؛ ليؤكد الاستقصاء في البيان؛ فالزيادة في المبنى ؛تتضمن زيادة في المعنى .قال الجصاص في أحكام القرآن: (قوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ)؛ يعني به واللّه أعلم: تبيان كل شيء من أمور الدين بالنصّ والدلالة؛ فما من حادثة جليلة ولا دقيقة إلا وللّه فيها حكم قد بيّنه في الكتاب نصّاً أو دليلاً، فما بيّنه النبي صلى اللّه عليه وسلم فإنما صدر عن الكتاب بقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)اهـ

ومعلوم أن الوحي لم يسكت عن الديمقراطية ؛وهذا أمر واضح جلي عند من يعلم أن أهم مقاصد الديمقراطية هي إشراك البشر في الحاكمية والتشريع؛ فالشرك هو أعظم ما جاء الرسل ليبطلوه ؛وأكبر منكر نزلت جميع الكتب للتحذير منه والدعوة لاجتنابه؛فكيف يقال أن الوحي قد سكت عنه !؟.

ومن خالفنا في هذا فيحتاج إلى أن يفهم حقيقة الديمقراطية ولا يُفسرها بهواه ؛بل بحقيقتها وتطبيقاتها على أرض الواقع.

أما آلياتها التي يتغنّى بها ولد الددو ويحامي عنها؛ فقد ثبت لكل عالم وعاقل ومنصف ؛أنها لم تأتِ ولم تفرز منذ استعملها ضُلّال المسلمين إلا بكل شر وكفر وإشراك مع اللّه ؛وحكم بغير ما نزل اللّه

وإذن فكلام ولد الددو ينقضه الوحي الذي حسم مادة الشرك ؛كما حسم الوسائل الموصلة إليها.

ودعواه أن الوحي لم يحسمها باطل مردود عليه ،، بل أول وأهم وأكبر ماحسمه الوحي هو الشرك؛ وكل وسيلة توصل إليه

قال الله تعالى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ)

وقال سبحانه : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ)

وقال تعالى: (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)

وقال سبحانه : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا)

وقال عز وجل: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا)

إلى غير ذلك من الآيات المعلومات التي تبطل كل منهج وحكم يخالف حكم الله في قليل أو كثير؛ وتبطل اختيار أكثرية الناس وأقليتهم في الحكم بغير ما أنزل الله ؛وتنهى عن اتباعهم في تغيير حكم الله؛ أو اختيار من يحكمهم بغيره ..

(٣) الإسلام والمسلمون سبقوا البشرية في أسلوب الحكم العادل

وليس العكس كما يدعي ولد الددو

وأغـرق ولـد الـددو بعـد ذلـك فـي تبسـيط وتهـوين الديمقراطيـة كوسـيلة فقـال : (وجـدنا ان البشرية قد سبقتنا دولها القائمه الى أسلوب في الحكم ليس أسلوبا أسريّا راجعاً الى الملك والتوارث وليس اسلوبا قسريا او قهريا بالاجبار .)اهـ

فقوله (قد سبقتنا) هذا الذي ذكره؛ باطل من جهة أن الإسلام لم يجعل أسلوب الحكم أُسَرِيا ولا راجعا للتوارث؛ ولا جعله قصريّا أو قهريّا بالإجبار ؛فلماذا يدعى أن البشرية سبقتنا إلى ذلك وديننا قد دلنا عليه،وأرشدنا إليه؛وإنما الذي سبقتنا البشرية فيه هو كل باطل وظلم وطغيان؛ فهي إنما سبقتنا بالقيصرية والكسروية والدكتاتورية والثيوقراطية .

وأما قوله (وإنما هو أسلوب يتداول الناس فيه على السلطه بأسلوب سلمي!)

فهل تداول الناس للسلطة والحكم وفقا لآلية الأكثرية التي تضمنها وسيلة الديمقراطية؛ أمر مباح نافع سكت عنه الوحي؛ ومن جنس الكهرباء والطائرات والسيارات كما ادعاه ولد الددو؛ وسماه سلميا تحبيبا له ؛وتحرزا من الجهاد والخروج على الحكام..

وهل من دين اللّه أن يُقرّ أكثر الناس على اختيار حاكم لا يحكم بما أنزل اللّه ولا يرتضيه شرع اللّه؛ كما تقتضي الديمقراطية كمقصد ؛وتؤدي إليه كوسيلة،

فوسيلتها تعتمد على الأكثرية التي حكم اللّه عليها بنص الوحي بأنّ الأصل فيها الضلال والجهل والإشراك وعدم الإيمان ؛فكيف يَدّعي ولد الددو أنّ الوحي سكت عن الديمقراطية!؟

واللّه عز وجل يقول (وما يؤمن أكثرهم باللّه إلا وهم مشركون)

ويقول سبحانه: (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين)

ويقول تعالى(ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفورا)

ويقول: (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل اللّه إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون)

ويقول: (ولكن أكثر الناس لا يعلمون)

ويقول : (ولكن أكثرهم يجهلون)

وهل يقبل دين اللّه من الناس الذين هذا حال أكثرهم ؛أو يسكت عن اختيارهم لأي حاكم حتى ولو كان كافراً او ملحدا!؟ كما تقتضيه الديمقراطية كمقصد وتجيزه كوسيلة!؟

فمقصد الديمقراطية أن تكون الحاكمية للطاغوت وليست للّه

سواء كان الطاغوت حاكما أو نوابا ينيبهم الشعب عنه

وحتما هذا ليس من دين اللّه ولا هو مما لم يحسمه الوحي ؛كما ادعى ولد الددو .

فقد قال اللّه تعالى بصيغة الخبر الدالة دلالة أقوى على الإنكار والمنع من الإنشاء (ولن يجعل اللّه للكافرين على المؤمنين سبيلا) وقال سبحانه:(لا ينال عهدي الظالمين)

إن ولد الددو يَمدح ويُبيح ويُشرعن منهجا لم يُبِحْه الشرع ؛ولا سكت عنه الوحي كما يدعي ،وإنما الذي أباحه هم الإخوان ؛ومن على شاكلتهم ممن ارتضوا وانتهجوا النهج الديمقراطي ؛منذ حسن البنا إلى اليوم ؛ولن ننس مقالة أحمد ياسين حين قال: (أنا أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب والسلطة فيها لمن يفوز في الإنتخابات)وقال : (حتى لو فاز الحزب الشيوعي فسأحترم رغبة الشعب الفلسطيني)

فهذا وما قرره ولد الددو هنا أيضا ؛في مدحه للديمقراطية واختيار الناس بأكثريتهم للحاكم الذي يريدون ! يصدر عن نفس المستنقع الإخواني للأسف.

فليلطم اللاطمون!

(٤) الشريعة الإسلامية لم تُجِز للكفار اختيار الحاكم الذي يحكم دار الإسلام

وابن الددو يزعم أنّ للكفار الحق في المشاركة في اختياره!

وحتى لا يقال لنا أنتم أخذتم ولد الددو بلازم كلامه؛وظلمتموه وقوّلتموه ما لم يقل به ؛ ولم تأخذوه بصريح قوله وإنما بلازمه ؛نُؤكّد على أنّه قد صرّح بلسانه في المقطع المنشور نفسه؛ بحق الكفار في المشاركة في اختيار الحاكم مع عموم الناس في بلاد المسلمين؛ وذلك عنده لكونهم لهم حقوقا مالية وغيرها سيتولاها الحاكم؛وإنّي لأعجب من تلاعب الهوى بصاحبه حتى ينقله من المذهب السني إلى المذهب الديمقراطي والبدعي؛ فالحقيقة التي تغافل عنها ولد الددو ؛وأغفلها عن الناس؛أنّ الكفار من أهل الذمة لم يزالوا موجودين في دار الإسلام منذ زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛وكانت لهم وعليهم في دار الإسلام حقوقا مالية دون شك ؛ ومع ذلك فلم يقل عالم معتبر من علماء الإسلام أنّه كان لهم الحق في اختيار الحاكم المسلم ؛وفقا لرأي واختيار الأكثرية،بل هذا كان مرجعه لأهل الحل والعقد من العلماء والعقلاء وأولي الألباب.

قال ولد الددو: (فلذلك لا مانع في الشرع من الديمقراطيه بمعنى أسلوب اختيار الحاكم عن طريق صناديق الإقتراع. من التصويت عندنا شرطه المعتبر هو البلوغ. البالغون مطلقا رجالا ونساء من سكان المنطقه سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين لهم حق التصويت لأننا ذكرنا أن المال الفردي يستوي به مالكه سواء كان مسلما أو غير مسلم. كذلك المال الجماعي فللمواطن الكافر نصيب منه ولا يمكن ان يُتصرف فيه إلا بإذنه ولذلك كان له حق التصويت.)انتهى كلامه بحروفه

فتأمل كيف نصّ على حق المواطن الكافر في اختيار الحاكم في بلاد المسلمين!

ولم يشترط لاستحقاق هذا الحق إلا (المواطنة والبلوغ) تماما كما يشترطه الديمقراطيون في انتخاباتهم!!

ويؤكد على هذا الأمر بقوله عن الديمقراطية : (هذا الأسلوب يرجع إلى اختيار الناس)

طبعا (الناس) وصف مطلق لا قيد له إلا ماذكره من (المواطنة والبلوغ) فكل الناس مؤمنهم وكافرهم كما صرح بذلك ؛لهم حق اختيار الحاكم في دين الديمقراطية ؛ولذلك فنتائجها دائما كفرية كما يعرف كل المنصفين العقلاء ؛وحين تأتي النتائج نادرا مختلفة يتدخل الجيش حامي الديمقراطية ليعيد الديمقراطية إلى نصابها الكفري الذي وضعت له!

(٥) صناديق الإقتراع الديمقراطية تمنح الحكم للأكثرية

التي من اتبعها أضلته عن سبيل اللّه ولذلك فهي وسيلة حكم كفرية

وولد الددو يمدحها ويحامي عنها

وقال ولد الددو : (وهذا الإختيار سواء قلنا عن طريق صناديق الاقتراع أو غيرها)اهـ

إذن هو لا يزرع بذورا في الهواء ؛ولا يتكلم عن أوضاع غير موجودة ولا متصورة ؛بل يُنزّل كلامه على الواقع المعمول به في العالم اليوم ؛فصناديق الإقتراع هي آلية الديمقراطية السلمية ؛التي جعلها عشاقها من ضلال المسلمين واختاروها عوضا عن الجهاد وصناديق الرصاص ؛وتلك الصناديق السلمية التي فرحوا بها ؛هي في الحقيقة التي أوصلت كل حاكم بغير ما أنزل اللّه إلى سدة الحكم ؛بل هي عينها التي أفرزت بآلياتها جميع دكتاتوريات العالم فهتلر وموسوليني وبوتين وترامب وأكثر طواغيت العالم اليوم يتربّعون على سدة الحكم بآليات الديمقراطية ومن خلالها ؛وأكثرهم أفرزتهم صناديق الإقتراع التي تديرها رؤوس الأموال؛التي

يمتلكها أولياؤهم، وتتحكم بها ماكينة الإعلام التي بأيدي أعداء المسلمين؛وهذه هي حقيقة الديمقراطية وآلياتها ؛ونتائجها.

ومع ذلك يصر ولد الددو أن يقول عن الديمقراطية (هو مجرد أسلوب لأخذ رأي الناس)!

نعم أسلوب لأخذ رأي أكثر الناس الذين حكم الله عليهم بأنهم :يجهلون؛ ولا يعلمون؛ ولا يؤمنون؛ ولا يشكرون وأكثرهم كافرون!ولو اتبعتهم لأضلوك عن سبيل الله!

ومن ثم فنتيجة الديمقراطية التي تتكيء اتكاء كاملا على الأكثرية محسومة؛فهي تُخْرِج من صناديق الإقتراع دوما طواغيت يُعبّدون الناس لأنفسهم؛ ويأطرونهم على تشريعاتهم أطرا.

والأسلوب والوسيلة التي تؤدي إلى الطغيان والشرك والباطل والكفر؛أسلوب كفري ووسيلة شركية ؛لم يسكت عنها الشرع ؛ولم يُقرّها بحال؛ بل جعل للوسائل أحكام المقاصد؛ وما أوصل إلى باطل فهو باطل؛ والوسائل تسقط بسقوط مقاصدها.

ولذلك فاستدلال ولد الددو بعد ذلك للديمقراطية وصناديقها بقوله: (والوسائل ما لم يرد نهي فيها فهي على أصل الإباحه)اهـ

استدلال باطل صريح في بطلانه ،فقد حرّمت الشريعة جميع الذرائع والوسائل الموصلة إلى الشرك؛ ولم تبحْها ولم تسكت عنها.

وقوله: (و المقصد هو وجود حاكم يرضاه الناس من غير إكراه)اهـ

وهذا المقصد مقصد ديمقراطي وليس شرعي؛قد أبان عنه وفصّله ولد الددو هنا باستحقاق كل الناس وأحقيتهم في انتخاب الحاكم أيا كان هذا الحاكم!

ومن يرتضيه الناس بأكثريّتهم فهو من سيتصرف بالشرع نيابه عن الرسول في إقامه الدين على هواه وسياسة الدنيا؛وبهذا توصل وسيلة الديمقراطية إلى حكم الطوغيت وتسلّطهم على الدين والدنيا؛فلم يأتِ هذا الددو بجديد في زياداته التي ألحقها بهذا الكلام ؛وإنما شرّع ورقّع لأوضاع الحكم الحالية في بلاد المسلمين؛ وسوغها وأقام الحجج الباطلة لها ...

ولذلك عاد وكرّر وأكد قوله الذي يُفصِح فيه عن الترقيع للوضع القائم في بلاد الكفار جميعها اليوم ؛إذ يقول :(وجدنا الأسلوب الذي سلكه الغرب في اختيار حكامهم لا ينافي شرعا ولا عقلا . وهو تدوال سلمي للسلطه يختاروا فيه من يحكمهم ويختارون فيه المده التي يحكم فيها ثم تنتهي مأموريته ويختارون غيره على وفق نظام يصطلحون عليه و يصوتون عليه فاذا رجح بأغلبيتهم لا يمكن أن يتفقوا جميعا على أمر ما من هذه الاراء العقليه. فإذا اتفقوا على هذا أن هذا النظام هو العقد الاجتماعي الذي يسمى دستورا لدى الناس)اهـ

فماذا أبقى ولد الددو من أوضاع الكفر الموجودة اليوم في بلاد العجم والعرب لم يجعلها من المباحات ؛التي زعم أنها لا تنافي الشرع !؟ ابتداء من اختيار أيّ حاكم ترتضيه الأكثرية ؛وانتهاء بإقراره لاتفاق الناس وتواطؤهم على دستور يضعونه بأكثريتهم!

ومِنْ طَمْسِ بصيرته أن يصف ذلك بقوله: (الأسلوب الذي سلكه الغرب في اختيار حكامهم لا ينافي شرعا ولا عقلا)! فهذا لا شك افتراء على الشرع ؛الذي حرّم تولية الحاكم الكافر ؛ولو اختارته أغلبية الناس!

وليس في ديننا ما يتزلف ولد الددو به إلى الغرب ؛ويروّج فيه للديمقراطية؛ مما سماه تداول السلطة لمدة معينة؛ تنتهي فيها مأموريته ليختار الناس غيره على وفْقِ نظام يرجح بأغلبيتهم كما قاله ونص عليه هنا!!

وقد يأتي بالكافر والملحد والمشرك والشيوعي كما ارتضوه؛مشايخه؛ ليسوس الناس ؛ويتسلط على دينهم ودنياهم؛ ومن يُقِر بوسيلة الديمقراطية كمنهج لاختيار الحكم؛ لا بد وأن يرضى بنتيجتها كما ارتضاها أحمد ياسين وغيره من مشايخ الإخوان ،ولذلك فقد صرح ولد الددو بأنّ

وسيلة الديمقراطية التي يحامي عنها قد تأتي بالحاكم الفاجر إلى الحكم كما قد تأتي بالصالح وقال: (هذا نأخذه من هذه التجارب كما أننا نستورد من حضارة الغرب الكهرباء والطائرات السيارات والوسائل مختلفه من وسائل بناء الموجوده المعروفة لدينا .هذه الأجهزه كلها مستورده فلا مانع من استيرادها . فالديمقراطية ماهي إلا وسيله للحكم . فهي معيار ومكيال. المكيال يكال به اللبن والخمر. فلذلك الديمقراطيه يمكن أن تاتي بالصالح وتاتي بالفاجر. فهي أسلوب.)اهـ

وتأمل إلى التبسيط الإخواني للديمقراطية ؛فهي معيار ومكيال يكال بها اللبن والخمر ؛ومعلوم أنها ما وضعت إلا ليكال بها الخمر لأنها اختيار الأكثرية الذين لا يعقلون!!

ولا غرابة من هذا التبسيط والتسهيل من ولد الددو ؛فقديما جعل أشياخه الديمقراطية والشورى سواء ؛زورا وبهتانا!

ويبدو أن ولد الددو قد شعر أن تمويهه هذا سيُرَدّ عليه ؛بحقيقة مقصد الديمقراطية الكفري وحقيقته الشركية وأنها حاكمية الجماهير وليست حاكمية اللّه ؛وأنها حكم وتشريع الشعب للشعب بأي طريقة تختارها الأغلبية ،وهذا من الكفر البواح والشرك الصراح الذي لا يقدر على الجدال فيه والتمويه ولذلك آثر أن يشير إليه إشارة عابرة ويطويها سريعا ظانا أن هذا الفعل سيعفيه من التدليس والتلبيس الذي مارسه ،فقال: (والذي يُفسر الديمقراطيه أنها حكم الشعب بالشعب للشعب؛ أو أنها ما يحكم الناس به؛ ويجعلها دينا آخر ؛هذا الفهم فهم أيديولوجي ليس هو الذي نتحدث عنه)اهـ

فقد ذكر هنا الحق الذي يتحدث عنه أهل التوحيد؛ وسكت عنه ولم يبين أنه حق؛ولا تبناه؛ بل أعرض عنه ؛ووصفه وسماه فهماً أيدولوجيا!!

ولأنه لا سبيل له لنقضه ، فقد مرّ ؛بل هرول عن هذا الموضع هرولة وهرب منه سريعا!!

ثم مضى يقول دون أن ينصر الحق ويتبنّاه ويظهره ويختاره: (نحن نتحدث عن الديمقراطيه كأداه للتداول السلمي على الحكم فقط)اهـ

وقد عرفت أن توصيفه لهذه الأداة في حقيقته هو التوصيف الكفري الذي يجعل اختيار الحاكم أيا كان ؛من حق الأغلبية بمن فيهم الكفار كما صرح به ؛ولا قيمة لتحفظاته التي ذكرها بعد ذلك من دعوى أن القيم والحدود والأخلاق محسومة بالشرع ؛فمن يقبل باختيار أغلبية الناس؛ مهما كانت نتيجته وفقا لوسيلة الديمقراطية؛ فسيسلط حتما الكفار على الشرع والدين لا محالة ؛والواقع أكبر شاهد.

ولذلك قال ولد الددو بصراحة ووضوح رادا على نفسه؛ مبطلا لمنهجه ؛فاضحا لتلبيساته: (فلذلك الديمقراطيه يمكن أن تاتي بالصالح وتاتي بالفاجر؛ فهي أسلوب.)اهـ وهذا وحده كاف لبيان إقراره بانحراف الديمقراطية كأسلوب ووسيلة وليس الأمر كما ادعى ولبس على الناس في وصفها بالأسلوب النافع الذي لاغضاضة ولا حرج في استيراده؛فأي نفع في أسلوب ووسيلة يمكن أن تُسلّط الفجارعلى الناس وعلى دينهم ودنياهم وأنفسهم وأعراضهم وأموالهم!؟

والددو لم يذكر هنا بأن هذه الوسيلة الديمقراطية التي جاءت كلمته لمدحها وتسويغها ؛لم يذكر بأنها قد تأتي أيضا: (بالكافر والملحد والمشرك) كما هو الواقع الحقيقي لهذا المنهج الخبيث ؛وأن من يتبناه فلا بد أن يرتضي نتائجه مهما كانت؛حتى ولو أفرزت له الحاكم الكافر أو الشيوعي ؛وهو ما لم يُبيّنه هنا؛واكتفى بالفاجر؛ وكتم ما هو أخبث منه ؛مما عمّ وطمّ في واقع اليوم؛ كعادة من يكتمون الحق وهم يعلمون!

واللّه غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون